

تحقيق

رضوان عقيل

السريّة المصرفية حاجز أمام عملية التدقيق
وزارة المال مصرّة ومصرف لبنان يشترط التجاوب

يراقب عدد من المتابعين في الداخل والخارج عملية التدقيق الجنائي في مصرف لبنان، وسط بروز جملة من التعقيدات والقوانين التي تعترض هذه العملية التي تركز عليها رئاسة الجمهورية وأكثر من جهة سياسية، لمعرفة اين انفقت الاموال في الاعوام الاخيرة واين كانت وجهتها؟ لكن السرية المصرفية تقف حاجزا في وجه هذه العملية

مصرف لبنان كان قد افاد انه وفقا لما تعهد به في كتابه الموجه الى وزير المال في حكومة تصريف الاعمال غازي وزي في 8 تشرين الاول الفائت، انه قام بتسليم مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان في 13 منه المستندات والمعلومات التي تسمح بها القوانين اللبنانية النافذة، وفقا لما نص عليه صراحة العقد الموقع بين وزارة المال والشركة المولجة منها بالتدقيق الجنائي Ivarez & Marsel Middle East A&M. لم يعرف لبنان هذا النوع من التدقيق وعلى مستوى هذا الحجم في البنك المركزي. ثمّة كتل نيابية واحزاب لا ترى فائدة من هذه العملية، وترد في المقابل ان يشمل التدقيق المطلوب



مصرف لبنان تحت المجهر.

نحاس: تقييم التدقيق المالي
يجب ان لا يكون سياسيا

مقرر لجنة المال والموازنة النائب نقولا نحاس.

■ الى اين ستصل عملية التدقيق الجنائي في مصرف لبنان؟

□ بحسب المعلومات التي املكها، من الواضح ان مصرف لبنان اجاب بالنسبة الى القانون الذي يمكنه التحرك من خلاله وهو السرية المصرفية. ثمّة عدد من العناصر في هذا القانون تمنع الحاكم من الرد عن كل الاسئلة المطروحة من طرف شركة التدقيق. انا مع اي تحقيق جنائي يظهر اين الاخطاء التي حصلت في البنك المركزي كونه المسؤول عن سياسة النقد وتحديد اين تخطى حدوده. المهم تبيان هذا الامر، وان يكون محدد وفق التدقيق المطلوب والمرسوم لهذه الغاية. من اجل ذلك، ثمّة نقاط يمكن للمتسلح بهذا القانون الافلات منها وعدم الاستجابة لتقديم اجوبة عن مجموعة من الاسئلة. هذا لا يمكن ان يحصل اذا لم تحدد الشركة عن ماذا تبحث وتفتش. لا يستطيع الوزير وزني ان يحسم الموضوع هنا بسبب وجود ضوابط في نص قانون السرية المصرفية. يحتاج هذا العمل الى خبراء ماليين وقانونيين لحسمه. تم التطرق في هذه النقطة الى ناحية التدقيق في العقد المكتوب بين الشركة ووزارة المال، وانا اراه جيدا. يتم التوقف عند نقطة اين يتلاقى او يختلف مع قانون النقد والتسليف، ومعرفة كيف سيتعاطى مصرف لبنان مع هذه المسألة ومعرفة اين يصطدمان. لا يجب ان يكون التقييم سياسيا بل على اساس تقنية وقانونية.

■ هل تؤيد من يقول ان مصرف لبنان يتهرب من اجراء التدقيق؟

□ يجب العودة هنا الى نص العقد الذي جرى الاتفاق عليه. ما يهم هو الاستماع الى جملة من الاراء النيابية وغيرها، انا من جهتي مع اجراء تحقيقات وتدقيق في سائر مرافق الدولة. لكن ويا للأسف، اقول اننا لا نعيش في دولة بل في وسط مزرعة حيث نشهد المزيد من الغرائب والعجائب في تسيير عمل المؤسسات.

■ الى اين سيؤدي التحقيق المطلوب؟
□ ما اراه ان المقاربات تتم من الزاوية السياسية اكثر من المالية.

□ في نظري ان التدقيق يجب ان يظهر الحقائق المطلوبة للتمكن من اجراء المحاسبة التي تصلح المسار الموجود.

■ هل ثمّة حاجة الى تحديد مهمة شركة التدقيق في مشروعها هذا؟

□ انا ضد وضع اي سلطة، لاسيما اذ كانت نقدية او مالية او تنفيذية، تحت الشك فقط، هذا امر سيء. اذا كانت هناك شكوك فلتأخذ الاجهزة المعنية الاجراءات السريعة والمطلوبة. يجب ان نقوم في اسرع وقت ممكن بالاصلاحات المطلوبة. الشك الحاصل يؤدي الى فقدان الثقة من الخارج والداخل. صراحة لست متفائلا بشيء، لاسيما في ظل التأخير الحاصل في ولادة الحكومة.

■ في حال استمرت حكومة تصريف الاعمال، هل في الامكان استكمال مهمة التدقيق في البنك المركزي؟

□ يمكن ان تقوم الشركة المكلفة بهذه المهمة كونها لا تحتاج الى اي غطاء ما دام وزير المال قد وقع هذه العملية.

” يجب اجراء تدقيق جنائي
في كل مرافق الدولة “

■ كيف تواكبون هذا الملف في لجنة المال النيابية؟

□ الموضوع ليس عندنا. عندما يصدر التقرير ونطلع عليه نضع ايدينا عليه ونعمد الى مناقشته. يجب التوقف اذا كان عمل الشركة المكلفة هذه المهمة مع قانون النقد والتسليف، ووفق اي درجات. نحن نعيش في ظل كباش سياسي مفتوح بين الافرقاء، لاسيما ان الشفافية اصبحت مفقودة في لبنان منذ سنوات طويلة. نعيش في نظام اصبحت فيه القوانين في اطار وجهات النظر.

■ الكباش المفتوح بين رئاسة الجمهورية وحاكمية المصرف الى اين سينتهي بازاء التدقيق؟

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

حمدان: سلامة يختبئ خلف السرية المصرفية



الخبير المالي الدكتور كمال حمدان.

■ اعلن مصرف لبنان عدم استعداده للرد على كامل الاسئلة المتعلقة بالتدقيق؟
□ يختبئ الحاكم وراء قصة السرية المصرفية لا اكثر ولا اقل. لو كان هناك قرار سياسي يصدر من حكومة او وجود ارادة حقيقية لدى مجلس النواب، ليتم اقرار قانون في وضع الحسابات المصرفية الافرادية قيد التدقيق والمتابعة لحصول هذا الامر. لم يعد هناك اي دولة في العالم تعتمد هذا النوع من السرية الا عندنا. الهدف من ذلك يساعد على استمرار النظام الطائفي في البلد والفساد والسراقات، اضافة الى تبييض العملة لتبقى كلها مستمرة. الذين ينتفعون ويراكمون الثروات، لم يتمكن احد من القبض عليهم ومحاسبتهم. يستمر التعميم في التهرب الضريبي، لذلك يحقق اصحاب الثروات ارباحا كبيرة. عندما يتم التمسك بالسرية المصرفية وتوضع في مرتبة قدس الاقداس، لا يمكن القيام بشيء اصلاحي. لقد استفدنا من السرية المصرفية في الخمسينات والستينات عند حصول موجة من التحولات الاجتماعية، وانطلاق ثورات في المنطقة لتطبيق نهج الاشتراكية في العالم العربي. فمع صعود نجم جمال عبد الناصر، عمدت البورجوازيات في العالم العربي الى تهريب ثرواتها واموالها الى بيروت، وحصلت على الجنسية اللبنانية واستفادت من السرية المصرفية في ظل وجود محيط محاصر. لم تكن الثروات النفطية ظاهرة بالشكل الكبير في بلدان الخليج انذاك، اذ لم تكن هذه البلدان تملك تلك الشركات البترولية والمصرفية العملاقة التي تملكها حاليا. كان جزء لا بأس به من اموال الخليجيين موضوعا في المصارف اللبنانية.

كل تعاميم مصرف لبنان
تصدر في شكل همايوني

لمدة ثلاثة اشهر لكي يصدرن عشرات المراسيم الاشتراكية والقوانين التي يمكن ان تنهض بالبلد. من المؤسف القول ان الهيكل كله سقط، ونحن نتقاتل على صلاحياتي وصلاحياتك. لا نعرف كيف ستتعاطى رئاسة الجمهورية مع هذا الامر وكيف ستكون مقاربتها له، وكيف سيترجم في الساحة السياسية مع التوقف عند اي صلاحيات ستحصل عليها الحكومة.

□ الواقع يبدو انه هكذا، لاسيما ان كل التعاميم التي تصدر في شكل همايوني تظهر انه مطلق اليد في الواقع، وان هناك "قبة باط" حياله من طرف اهل السلطة. السؤال الذي يطرح حاليا من اوقف قانون الكابيتال كونترول؟ سبق لمجلس النواب ان اعلن عن السير به، ثم تراجع عن هذا الامر. على الشركة المكلفة ان تنتظر، لاسيما في ظل خلافات اهل السلطة، اذا كانت مهمتها لشهرين او اكثر. اذا لم تأت حكومة جديدة وفاعلة، لن يكون هذا التدقيق المطلوب ذا جدوى. لا ينجح التدقيق الا بوجود حكومة تتمتع بصلاحيات تشريعية كبيرة تعمل مكان النواب وتضم اصحاب خبرات عالمية واستثنائية، مسلحين بصلاحيات تشريعية

■ هل الحاكم قادر على ان يهرب من كل هذه الضغوط؟
□ من دون حكومة كفايات خارقة تملك صلاحيات تشريعية خارقة، ثمة قتال ستفجر دفعة واحدة، خصوصا انه اذا لم نحصل على حكومة من هذا النوع لن تسلك كل هذه الملفات. ثمة خسائر تصل الى اكثر من 100 مليار دولار ويتم سرقة ودائع الناس في المصارف. المصرف يقوم بكل ما يريده من دون اي رقابة. ثمة مصالح تدور تحت الطاولة تحت مسمى عملية نهب. لذلك، فان الطبقة السياسية لن تسهل الامور فعليا، وستعمل من اجل تحقيق مصالحها وستقوم بحمايتها.

■ ماذا حصل عندنا؟

□ الدنيا كلها تغيرت. حصلت حرب اهلية ادت الى خراب البلد، ودخلت اسرائيل اكثر من مرة على المشهد وتغير نهج البلدان العربية ووضع الغرب يده على الفائض النفطي في هذه البلدان، ونحن ما زلنا نحافظ على السرية المصرفية!

■ ما يتمسك به مصرف لبنان في هذا الخصوص الى اين سيؤدي؟ يبدو انه اقوى من كل المؤسسات؟



المديرية العامة
للأمن العام